الأهرام

المصدر: الحياه

التاريخ : ٢٧ اغسطس ٢٠٠٢

قضايا حساسة في مفاوضات السلام السودانية (الحلقة الثانية)

قسمة النفط نقطة العبور الى الوحدة أم مفتاح الانفصال؟

نزار ضو النعيم *

■ حرب السودان عمرها نصف قرن، ونفطه عمره ثلاث سنوات، لكن الملفين ارتبطا في مفارقة عجيبة جعلت كليهما الفيصل في مصير الآخر. واذا كانت الأنباء عن السودان الجالس فوق بحيرة نفط استقطبت بسطة في الامل، إلا انها استقطبت ايضا تشكيلة من الهموم نقلت السياسة فيه الى مرحلة متقدمة في التعقيد ونقاط التماس.

وربما لم يدر بخلد القيادة السياسية لحكومة الانقاذ التي نالت قصب السبق في العزم على استخراج النفط على رغم مصاعب وعقبات كؤود، ان ادخال النفط في المعادلة الاقتصادية سينتقل بسرعة الى المعادلة السياسية وقد يقود الى حل لمشكلة الحرب من نوع كانت في غنى عن ولوجه. وربما دار بخلدها، لكنها ظنت نفسها، على ايام وحدتها عصيّة على المطامع والتدخلات.

كان التفكير السائد في اوساط الحكم السوداني في السنوات العجاف التي اقدم خلالها على الضرب في باطن الارض في منتصف التسعينات، ان استخراج النفط سيساعد في تجنب حصار اقتصادي وشيك بتحقيق اكتفاء ذاتي يقيها غائلة العقوبات ومذلة الاستجداء من دول عربية لم تعد تعط كثيراً. وكان الشعار حينذاك ان «ثورة الانقاذ» عازمة على «تمزيق فاتورة (استيراد) البترول» التي كانت في حدود نصف بليون دولار. لكن تدفق النفط حول المسيرة بسرعة مذهلة اذ بلغت عائدات التصدير نحو بليونين خلال الاعوام الثلاثة وهي مرشحة لارتفاع مستمر.

واتجهت الحكومة التي ضرب الغرب عليها الحصار شرقاً في مبادرة سياسية حاذقة ودعت الصين وماليزيا إلى الاستثمار حتى بلغ نصيبهما في اكبر مشاريع النفط القائمة نحو ٦٠ في المئة.

لكن الخطوة جلبت على الحكم اهتماماً خارجياً من النوع غير المرغوب فيه، وتحركت شركات تقف وراء حكومات نافذة ومنظمات ذات كلمة مسموعة تريد نصيبها. واذا كان اصرار «قادة الانقاذ» على انتاج النفط الذي تخاذل عنه سابقوهم من الحكام طوال ربع قرن انتشرت خلاله اخبار النفط الوفير حقق لهم نجاحاً كبيراً، الا انه فتح عليهم ايضا نيراناً جديدة من خصومهم الذين خرجوا باتهامات بالحق والباطل عن سياسات التهجير القسري للجنوب، وعمليات شراء مقاتلات واسلحة حديثة بعائدات النفط لضرب الجنوب.

غير أن النعمة خرجت من عباءة النقمة وبات طرفا الحرب في حاجة ماسة الى السلام، فالحكومة تريد استقراراً يمكنها من امتاع مواطنيها بخير النفط وما يعنيه ذلك من طول بقاء في سدة الحكم، والمتمردون يريدون حصتهم من ثروة يرون انها ملكهم، ويشعرون بان خصمهم أمسك بناصيتها وربما نضب معينها قبل ان ينالهم منها نصيب.

أما الغرب الذي ظل الداعم الرئيسي للتمرد منذ نزع عنه عباءة الماركسية في أول التسعينات، فوراءه شركات تريد لحاق الركب، خصوصا في ظل حديث عن استراتيجية نفطية اميركية جديدة تريد افريقيا مصدرا للنفط بديلا عن العالم العربي على المدى البعيد. فباتت كلمة السلام هي الأعلى، وان الناس اكتشفت البارود.

لكن قصة نفط السودان وسلامه مثل «قصة دولة مروي» التي يتندر بها دارسو التاريخ في مدارس السودان الثانوية. والحكمة في تفضيل الطلاب قصة دولة مروي هي ان اسباب سقوطها هي اسباب قيامها، أي أن الدارس ليس في حاجة إلى الحفظ مرتين. وكذلك الحالة النفطية، فلا نفط بلا سلام ولا سلام بلا قسمة عادلة للنفط.

ولا يوجد خلاف كبير على مبدأ قسمة عائدات النفط، إذ هناك شبه اجماع على ضرورة حصول الجنوب على نصيب من عائدات النفط المستخرج من اراضيه، لكن الشيطان في التفاصيل.

وتريد «الحركة الشعبية لتحرير السودان» ٦٠ في المئة على الاقل من عائدات التصدير على أن يترك الباقي للحكومة المركزية وهي لها فيها نصيب، لكن الحكومة ترد بأن مثل هذا الطلب لا تدعمه حجة لجهة عدد السكان او المال المستثمر في العملية او حتى مساحة الارض، وتذكّر بأن النفط ليس في الجنوب وحده وانما في غالب أرض السودان.

واقترحت ندوة مغلقة عقدت في لندن أخيرا ٣٠ في المئة للاقليم المنتج للنفط (الجنوب) و ٣٠ في المئة للشمال، و٣٠ في المئة للحكومة المركزية و١٠ في المئة للاحتياط والتنمية. وطالب القيادي الجنوبي البارز نائب الرئيس السوداني السابق أبيل ألير في مبادرة سلام سابقة لم يكتب لها النجاح منح الجنوب ٧٥ في المئة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

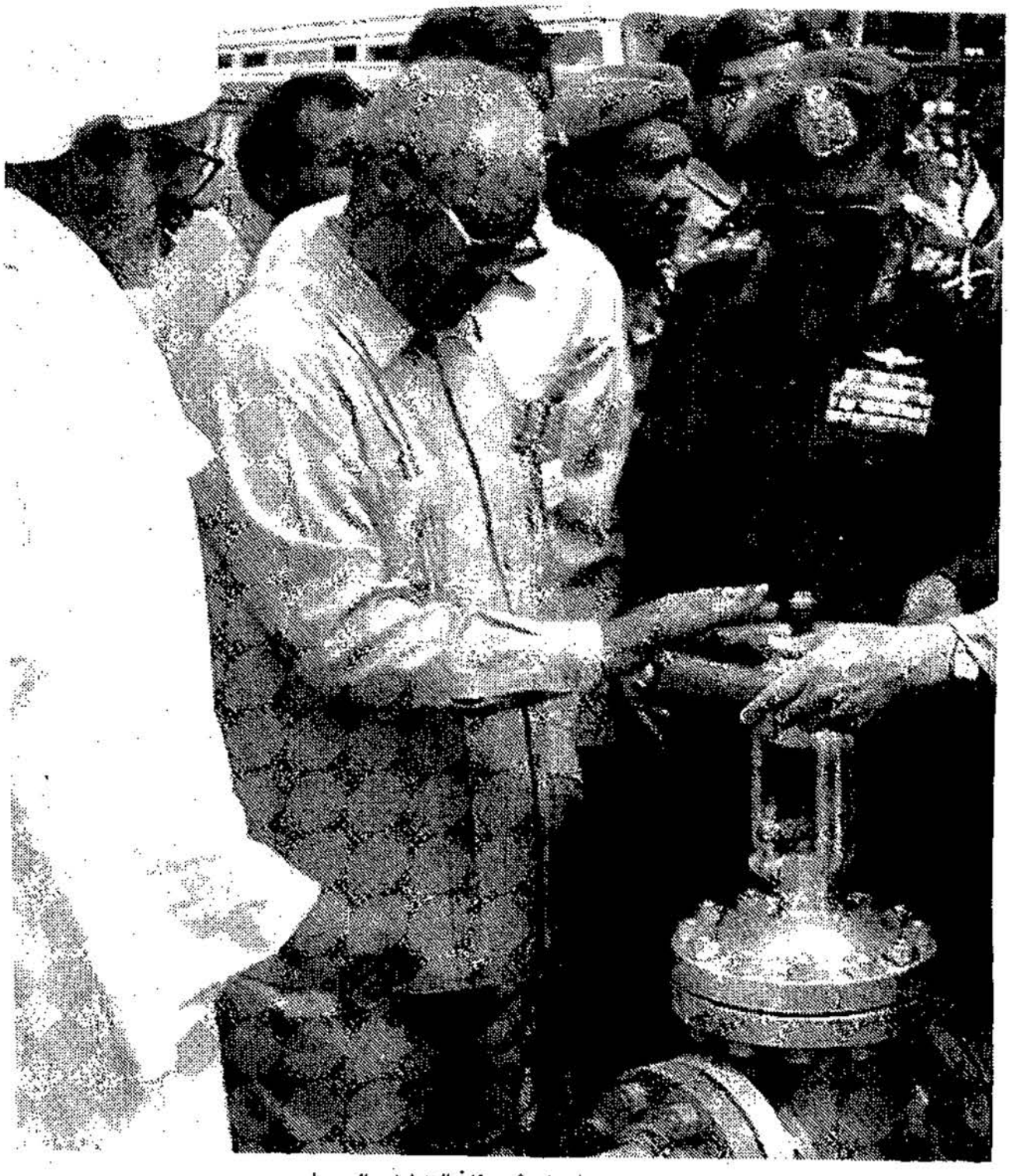

في افتتاح أحد آبار النفط في السودان.

من العائدات. وتفاوض الحكومة على نسب تتراوح بين ١٥ و٢٥ في المئة تخصص للاقليم الذي يستخرج فيه النفط والبقية للمركز والتنمية في عموم البلاد.

وتجنب المبعوث الرئاسي الاميركي جون دانفورث الخوض في الحصص، لكنه قال في خطاب الى الرئيس جورج بوش اكد فيه أن احتياط السودان المؤكد يتعدى اربعة بلايين برميل إنه «لا يمكن تحقيق تسوية دائمة للحرب الاهلية من دون معالجة البعد النفطي معالجة فعالة». وشدد في مقترحاته المقدمة الى بوش والتي بنيت عليها المفاوضات الجارية حالياً على ان «اي اتفاق في هذا الشان سيتطلب آلية يمكن الاعتماد عليها مع رقابة دولية تضمن نزاهة عملية قسمة العائدات بالطريقة التي يتفق عليها».

وتمتد القضية النفطية الى ابعد من مجرد القسمة وضمان العدالة، لأنها تفتح شهيات شرهة وتخرج معها الى ظاهر الارض أحلاماً دفينة. ويخشى المتشائمون من أن يصبح النفط مفتاح الانفصال بما يثيره عن «أهلية دولة الجنوب» ودفوع المستثمرين الطفيليين. في حين يرى المتفائلون إنه يمثل تذكرة العبور الى بر الوحدة بما سيكشفه من حاجة شقي القطر احدهما إلى الآخر، ويعمق معنى الوحدة أنبوب النفط الذي يعبر البلاد من اقاصي الجنوب الى اقصى الشمال فيربطها برباط شاخص. الأمر يعتمد على أين تقف: أمام الانبوب ام عند البئر.

---

* من اسرة «الحياة»

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية